الأمم المتحدة S/2012/964

مجلس الأمن

Distr.: General
31 December 2012
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الحادي والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي مدَّد مجلس الأمن بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وطلب إليّ فيه أن أقدم إليه تقريرا لمنتصف المدة عن الحالة في الميدان وعن تنفيذ ذلك القرار، وذلك في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقريري المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/506).

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – ظلت الحالة الأمنية هشة منذ تقريري الأخير، وتدهورت بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، على نحو ما ذكرت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2012/772). ومما يُثير القلق بوجه خاص الهجمات التي استهدفت قوات الأمن الوطني في أبيدجان ومحيطها، وعلى طول الحدود مع غانا وليبريا، وهدفت إلى زعزعة استقرار حكومة الرئيس الحسن درامان واتارا. وكانت هذه الهجمات إيذانا بتغير هام في دينامية الحالة الأمنية. وتفيد التقارير أن التخطيط لهذه الهجمات وتمويلها، وكذلك تنفيذها إلى حد ما، اضطلع به شبكات وأشخاص تابعون لأعضاء في الحكومة السابقة للرئيس غباغبو من داخل كوت ديفوار وخارجها، وتشير التقارير إلى أن بعضهم تم تجنيدهم وتدريبهم وتسليحهم في ليبريا. وقتل فيها أكثر من ٦٠ شخصا وجرح كثيرون آخرون، منهم مدنيون، في حين تشرد الآلاف لفترة مؤقتة واستولى المهاجمون على أسلحة وذخائر. وأدت الهجمات

090113 080113 12-65841 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إلى اشتداد حالة انعدام الثقة وعمقت الانقسامات في البلد، ولا سيما بين الحزب الحاكم والمعارضة السياسية. ووقع أيضا بعض الحوادث التي استهدفت أنصار الرئيس السابق غباغبو.

٣ - وفي حادث خطير، دفعت عملية سطو مسلح قتل خلالها خمسة أشخاص في دويكويه في ٢٠ تموز/يوليه، مجموعة كبيرة من الشبان والدوزو (الصيادون التقليديون) إلى مهاجمة معسكر للمشردين داخليا في ناهيبلي، لاعتقادهم بأنه كان يؤوي بعض المشاركين في السطو. ودخل أفراد المجموعة المخيم عنوة، وكان بعضهم مسلحا بالعصي والسواطير، وأضرموا النار فيه، وكان هذا المخيم يؤوي عددا يصل إلى ٠٠٠ ٥ شخص، بما في ذلك مؤيدون كثر للرئيس غباغبو. وقتل في هذا الحادث ١١ شخصا، وجُرح ٥٦، ودُمِّر المخيم. وقد استجابت قوات الأمن الوطني للحادث، في حين نسقت عملية الأمم المتحدة جهود الاستجابة الإنسانية وبدأت مبادرات لتخفيف حدة التوتر. وتقوم الحكومة وعملية الأمم المتحدة بإجراء تحقيقات منفصلة.

٤ - وتشير التقارير إلى أن معظم الهجمات التي استهدفت قوات الأمن الوطني وقعت في أبيدجان ومحيطها في جنوب شرق كوت ديفوار. وشكلت ثلاثة حوادث وقعت في ٥ آب/أغسطس بداية لسلسلة من الهجمات العنيفة قام المهاجمون فيها بسرقة أسلحة ومعدات. ففي أبيدجان، أطلق مسلحون النار على مركز تفتيش تابع للقوات الجمهورية لكوت ديفوار وعلى مركز شرطة في حي يوبوغون، مما أسفر عن مقتل خمسة أفراد من قوات الأمن الإيفوارية وجرح عدد آخر منهم. وخلال حادث ثالث وقع في أبينغورو، حاولت مجموعة من المدنيين دخول معسكر للقوات الجمهورية لكوت ديفوار، حيث جردوا حارس المعسكر من سلاحه قبل أن تتصدى لهم عناصر القوات الجمهورية من داخل المعسكر.

٥ - ووقع أهم هجوم في ٦ آب/أغسطس، عندما هاجمت جماعة مسلحة معسكر أكويدو للقوات الجمهورية الواقع في أبيدجان، حيث اقتحموا مستودعا للأسلحة، وسرقوا عددا كبيرا من الأسلحة والذخائر، بينما بدأ آخرون إطلاق النار على الثكنات. وورد أن المهاجمين حصلوا على بعض الدعم من داخل المعسكر. وقتل في هذا الهجوم خمسة جنود من القوات الجمهورية وأحد المهاجمين وجُرِح ١٨ شخصا. ولجأ عدد كبير من جنود القوات الجمهورية بشكل مؤقت إلى معسكر عملية الأمم المتحدة المجاور. وفي وقت لاحق، ألقت القوات الجمهورية القبض على ستة مهاجمين.

٦ - ووقعت هجمات أخرى ضد قوات الأمن الوطني، بما في ذلك هجوم في ٨ آب/أغسطس، عندما أصيب أحد عناصر القوات الجمهورية وأحد المهاجمين بجراح خطيرة أثناء هجوم على مركز تفتيش تابع للقوات الجمهورية في أغبوفيل.

وفي ١٥ آب/أغسطس، قام مسلحون بهجمات متزامنة على مركز تفتيش تابع للقوات الجمهورية، ومركز للدرك وسجن محلي في دابو. وقتل في تلك الهجمات ثلاثة مدنيين وجُرح أحد عناصر القوات الجمهورية، في حين أطلق ١٢٠ معتقلا، وفي وقت لاحق ألقي القبض على ٣١ منهم مرة أخرى. وأبلغ عن هجمات أخرى، في ٢٥ آب/أغسطس قرب إيروبو، وقتل خلالها مدني واحد وجندي واحد من القوات الجمهورية واثنان من المهاجمين، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر في أبيدجان، حيث قتل جندي واحد من القوات الجمهورية خلال هجوم على ثلاثة من مراكز الشرطة والدرك.

٧ - وأُبلغ عن هجوم آخر وقع عبر الحدود من ليبريا في ١٣ آب/أغسطس، حيث قامت مجموعة مسلحين بمهاجمة مركز حدودي في بيهيكان هويبلي غرب كوت ديفوار، وقتل أثناءه أحد المهاجمين وجُرح ثلاثة من عناصر القوات الجمهورية. واستولى المهاجمون على أسلحة وسيطروا لفترة مؤقتة على المركز، في حين لجأ بعض جنود القوات الجمهورية إلى الجانب الليبري من الحدود. وفي ١٤ آب/أغسطس، أصيب ثلاثة جنود من القوات الجمهورية أثناء هجوم على مركز تفتيش تابع للقوات الجمهورية في باكوبلي بالقرب من توليبلو.

٨ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن وقوع أول حادث عبر الحدود في منطقة الحدود مع غانا في نوي. وفيه قام مهاجمون مسلحون، كانوا قد عبروا الحدود بالزوارق، بمهاجمة مركز للقوات الجمهورية. وقتل ثمانية مهاجمين، وفي وقت لاحق ألقي القبض على ١٤ شخصا ممن يشتبه تورطهم في الحادث، في حين ورد أن الآخرين فروا إلى غانا. وردا على الهجوم، أغلقت الحكومة الإيفوارية بصورة مؤقتة الملاحة الجوية والحدود البرية والبحرية مع غانا. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قتل مهاجم واحد وجرح ثلاثة عناصر من القوات الجمهورية خلال هجمات منفصلة على مراكز للشرطة وللقوات الجمهورية في بونوا.

٩ - وبينما لم ترد تقارير عن وقوع هجمات كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر، ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قتل عنصران من القوات الجمهورية وأصيب مدني واحد بجراح خطيرة خلال هجوم على مركز للقوات الجمهورية في أغبوفيل. وفي حادثين منفصلين وقعا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قتل أحد المحتجزين المدنين في هجوم على مركز للدرك في أبيدجان، وأصيب عنصران من القوات الجمهورية بجراح في هجوم نفذ على مركز تابع للقوات الجمهورية في أغباو.

١٠ - ووقع أيضا هجوم على أحد المرافق الرئيسية للهياكل الأساسية في أبيدجان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. حيث اقتحمت مجموعة مؤلفة من حوالي ٥٠ مسلحا المحطة الكهروحرارية في أزيتو، فألحق ذلك أضرارا بإحدى العنفات وبخزاني مياه. وقامت قوات

الأمن الوطني في وقت لاحق بالقبض على تسعة مشتبه فيهم، وجميعهم من العناصر العاملة في الجيش والشرطة والدرك.

١١ - وعلى الرغم من أن معظم الهجمات استهدفت مواقع حكومية، ففي ١٨ آب/أغسطس، ووسط تصاعد التوتر في أبيدجان، هاجمت مجموعة مجهولين مقر حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم سابقا، وهو ما أسفر عن جرح اثنين من أنصار الحزب وإلحاق أضرار بالممتلكات. وفي ١٩ آب/أغسطس، قام مجهولون بنهب دار الطباعة سايكلون (Cyclone) التابعة للحزب في أبيدجان وأحرقوها.

١٢ - وردا على الهجمات، أنشأت قوات الأمن الوطنية عددا من مراكز التفتيش، وعززت وجودها في أبيدجان ومحيطها وعلى طول الحدود مع غانا. وأثناء عمليات تفتيش عديدة، ألقي القبض على أكثر من ٥٠٠ شخص، من بينهم شخصيات رئيسية من المعارضة، وهو مما أثار مخاوف بشأن القسوة التي تتعامل بها القوات الجمهورية، فالكثير من الاعتقالات لا تتم وفقا للإجراءات القانونية.

١٣ - ووقع عدد لا يستهان به من المواجهات بين المجتمعات المحلية، كانت تدور غالبا حول قضايا حيازة الأراضي، ومعظمها مواجهات بين ما يسمى بالمجتمعات الأصلية والمجتمعات غير الأصلية، ولا سيما في غرب وشمال كوت ديفوار. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ما لا يقل عن ١٣ شخصا، وإصابة ٥٥ آخرين بجراح. وأُلحقت كذلك أضرار بالممتلكات أو دمرتها. وتدخل في كثير من هذه الحوادث جنود في القوات الجمهورية أو أشخاص من جماعة الدوزو، وورد أنهم استخدموا في بعض الأحيان العنف الذي ينتهي بالقتل لتسوية هذه المنازعات.

١٤ - وشهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا ١١ ثورة داخل السجون هرب خلالها ما مجموعه ١٣٧ معتقلا من سجون في جميع أنحاء البلد، ويشمل ذلك الهاربين أثناء الهجوم المذكور في الفقرة ٦ أعلاه. وأبلغت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا عن ازدياد عمليات السطو المسلح في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في أبيدجان وعلى طول المحور الرئيسي في الجزء الشمالي من البلد.

١٥ - ولا تزال مخلفات الحرب من المتفجرات، وكذلك الأسلحة والذخائر غير المؤمَّنة تشكل خطرا على المدنيين. وقد قامت عملية الأمم المتحدة بمساعدة الحكومة، عن طريق عمليات تقييم أُجريت لـ ٦٠ مرفقا من مرافق تخزين الذخيرة ومستودعات الأسلحة، حيث جددت ٤٩ منها. وكذلك ساعدت عملية الأمم المتحدة في تدمير ٩٣٣ ١٢ كيلوغراما من الذخيرة غير المأمونة والتي انتهت صلاحيتها، ودمرت ٨٤٢ لغما من الألغام الأرضية

المخزنة، امتثالا لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقدمت البعثة أيضا تدريبا متخصصا للقوات الجمهورية يتناول إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات وإدارة المخزونات.

ثالثا – التطورات السياسية

١٦ – نظرا لوقوع سلسلة من الهجمات التي استهدفت قوات الأمن الوطني، ركزت الحكومة اهتمامها على المسائل الأمنية. ففي ٨ آب/أغسطس، أنشأ الرئيس واتارا مجلس الأمن الوطني ليكون منبره الرئيسي للنظر في مسائل الأمن الوطني والسياسة العامة. ويتألف المجلس من ١٨ عضوا، منهم رئيس الوزراء، ووزراء الخارجية والداخلية والمالية والعدل، ورئيس أركان الجيش، وقائد قوات الدرك ومدير الشرطة الوطنية. وفي ٢٨ آب/أغسطس، ترأس الرئيس واتارا الاجتماع الأول لمجلس الأمن الوطني، واعتمد فيه موارد إضافية لقوات الأمن الوطني. ويجتمع مجلس الأمن الوطني منذ تأسيسه على نحو منتظم لمعالجة المسائل الأمنية وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٧ – وطلبت الحكومة من ليبريا تسليم ثلاثة أشخاص كانوا قد اعتقلوا في ليبريا في ما يتصل بمقتل سبعة من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، اتُّخِذت خطوات أولية لمعالجة قضايا حيازة الأراضي، وذلك بوسائل منها عقد حلقة دراسية مشتركة بين الوزارات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، تم تعيين ثلاثة قادة سابقين في القوات الجديدة، وهم تيو فوزيي، وكوني ميسامبا وعثمان كوليبالي (الملقب بن لادن)، مسؤولين إداريين في بونا وغيغلو وسان بيدرو، على التوالي، في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

١٨ – ومثلما ذكر أعلاه، فإن الهجمات التي تفيد التقارير أن تنفيذها قامت به إلى حد ما شبكات وأشخاص تابعون لأعضاء في الحكومة السابقة للرئيس غباغبو أدَّت إلى اشتداد حالة انعدام الثقة، وعمقت الانقسامات بين الائتلاف الحاكم والمعارضة السياسية، وهو الأمر الذي أعاق إحراز تقدم في مجال الحوار السياسي والمصالحة الوطنية على الرغم من الدعوات التي وجهها أعضاء المعارضة لإجراء حوار سياسي، والجهود التي تبذلها الحكومة للتحاور مع الجماعات الموالية لغباغبو، وعلى الرغم من المشاركة القوية للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة. وقد أجرى تشارلز كونان باني، رئيس الوزراء السابق، رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، مشاورات مع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الحاكم السابق، وممثلي المجتمع المدني، والزعماء التقليديين والدينيين، والمنظمات غير الحكومية.

١٩ - وفي الوقت نفسه، كثّف ممثلي الخاص جهوده لتيسير هذا الحوار بين الحكومة والمعارضة السياسية، بوسائل منها عقد اجتماعات مع الجهات المعنية الرئيسية، والأحزاب السياسية، والجماعات الشبابية، والزعماء التقليديين والدينيين. واختار حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم سابقا ألا يشارك في الاجتماع الثاني للإطار التحاوري الدائم الذي عقده رئيس مجلس الوزراء في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وحضرته الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى، وذلك لمناقشة المسائل موضع الاهتمام، بما في ذلك الأمن والانتخابات. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، استقبل ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال وفدا من حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية في داكار. وذُكِر أن الرئيس ناقش مع الوفد سبل تخفيف حدة التوتر بين الحكومة والمعارضة السياسية، وكذلك مشاركتها في الانتخابات المحلية. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة أن تسعة محتجزين من منسوبي الرئيس السابق غباغبو سيفرج عنهم بكفالة، بمن فيهم رئيس الوزراء في حكومة ما بعد الانتخابات وزعيم مليشيا من غرب كوت ديفوار.

٢٠ - وقامت وسائل إعلام خاصة باستخدام لغة تحريضية، مما أدى إلى قيام المجلس الوطني للصحافة على نحو غير مسبوق بوقف مؤقت لجميع صحف المعارضة من ١٢ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن حرية التعبير. واستخدم ممثلي الخاص مساعيه الحميدة من أجل مناصرة حرية التعبير وكذلك للدعوة إلى الالتزام بالقانون الذي يحكم وسائط الإعلام، الأمر الذي أسهم في إلغاء وقف الصحف عن العمل. وأدت الهجمات على مقر حزب الجبهة الشعبية ودار الطباعة التابعة له المشار إليها في الفقرة ١٠ أعلاه، ونهب مقر إقامة أحد المسؤولين فيه، إلى جانب اعتقال العديد من أعضاء المعارضة السياسية، بما في ذلك الأمين العام المؤقت لحزب الجبهة الشعبية ونائبه، إلى إثارة شواغل أمنية في أوساط أعضاء المعارضة السياسية. وتلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، منذ آب/أغسطس، ما لا يقل عن ١٣ طلب حماية من ممثلي المعارضة السياسية، ويجري بحث هذه الطلبات مع الحكومة.

٢١ - وأُبلغ أيضا عن وقوع توترات داخل الائتلاف الحاكم، وهو تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام المكون من تجمع الجمهوريين، حزب الرئيس واتارا، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، حزب الرئيس الأسبق هنري كونان بيديه. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حل الرئيس واتارا الحكومة، وأفيد بأن ذلك وقع بسبب خلاف داخل تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام حول مشروع قانون لتعديل قانون الزواج الذي كان قيد المناقشة في الجمعية الوطنية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عين الرئيس وزير الخارجية، دانيال كابلان دانكن، من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، رئيسا للوزراء، وتلا ذلك تعيين حكومة جديدة تضم أربعة وزراء جدد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وتتكون من ٢٩ عضوا، مقارنة بالأربعين عضوا الذين كانوا يشكلون الحكومة السابقة.

٢٢ - وتلقت الحكومة التقرير النهائي للجنة الوطنية للتحقيق، التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠١١ لإجراء تحقيقات غير قضائية في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت خلال أزمة ما بعد الانتخابات. وحَمَّل التقرير الجماعات المسلحة الموالية لكل من الرئيس واتارا والرئيس السابق غباغبو مسؤولية ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات إعدام خارج نطاق القانون. ووفقا للجنة، قُتل ما مجموعه ٣ ٢٤٨ شخصا، منهم ١ ٤٥٢ شخصا قتلوا على يد القوات الموالية للرئيس السابق، و ٧٢٧ شخصا قتلوا على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار، و ٢٠٠ شخص قتلتهم جماعة الدوزو. ووثقت اللجنة أيضا ١ ٠٠٩ حالات من حالات الإعدام التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. وأعطى الرئيس واتارا تعليمات لرئيس الوزراء باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ توصيات اللجنة. وكثف ممثلي الخاص مشاركته مع السلطات الإيفوارية في هذا الصدد، حيث أعرب عن شواغل تتعلق بحقوق الإنسان والحاجة إلى مراعاة الأصول القانونية وتحقيق العدالة المنصفة.

٢٣ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت المحكمة العسكرية في أبيدجان أربعة ضباط سابقين من قوات الدفاع والأمن، وأبرزهم الفريق - أول برونو دوغبو بلي، القائد السابق للحرس الجمهوري، والنقيب أنسيلمي سيكا يابو، الضابط المعاون لسيمون غباغبو، بجرائم ارتكبت خلال أزمة ما بعد الانتخابات، منها جرائم الاختطاف والقتل. واتخذت الحكومة إجراءات لتسليم جوستان كاتينان كوني، المتحدث باسم الرئيس السابق غباغبو، إلى كوت ديفوار لتقديمه للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم اقتصادية خلال الأزمة. وكان قد اعتُقل في غانا في ٢٤ آب/أغسطس، وأُطلق سراحه بكفالة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ثم أعيد اعتقاله بعد ذلك بيومين قبل أن يُطلق سراحه بكفالة مرة ثانية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يُبت بعد في تسليمه.

٢٤ - أما في ما يتعلق بالإجراءات الدولية، فقد قررت المحكمة الجنائية الدولية، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أن الرئيس السابق غباغبو قادرٌ على المثول أمام المحكمة لمواجهة التهم الموجهة إليه. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت المحكمة أن موعد جلسة اعتماد لائحة الاتهام المقدمة ضد الرئيس السابق غباغبو قد حُدد في شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، رفعت المحكمة طابع السرية عن الأمر بإلقاء القبض الذي كان قد صدر في ٢٩ شباط/فبراير ضد السيدة الأولى، سيمون غباغبو. ووفقا للأمر بإلقاء القبض عليها، فإنها مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية منها القتل والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وأعمال لاإنسانية أخرى وأعمال اضطهاد ارتكبت، كما تفيد التقارير في كوت ديفوار خلال أزمة ما بعد الانتخابات.

٢٥ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة أن الانتخابات المحلية ستجري في شباط/فبراير ٢٠١٣، باستخدام قائمة الناخبين الحالية. وحدد شباط/فبراير ٢٠١٣ أيضا موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية المتبقية في ست دوائر انتخابية. وفي غضون ذلك، تقوم الحكومة حاليا بالتحقيق في حالات العنف الانتخابي التي جرت في مقاطعتي بونون وفاكوبي.

التطورات الإقليمية

٢٦ - اضطلع الرئيس واتارا، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدور نشط في التصدي للأزمتين اللتين مرت بهما مالي وغينيا - بيساو في أعقاب التغييرين غير الدستوريين للحكومتين اللذين حدثا في هذين البلدين في ٢٢ آذار/مارس و ١٢ نيسان/أبريل، على التوالي. وواصل أيضا اتخاذ خطوات لمعالجة التهديدات على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك الجريمة المنظمة.

٢٧ - وجرى تسريع وتيرة التعاون بين حكومتي كوت ديفوار وليبريا، بما في ذلك على أعلى المستويات، لمعالجة التحديات الأمنية المشتركة المتعلقة بمراقبة الحدود. وفي أعقاب اجتماع عُقد مع مستشار الأمن القومي الليبري في ٢ آب/أغسطس، عقد الرئيس واتارا اجتماعا مع إلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، في أبيدجان في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، حيث اتفقا على القيام بعمليات عسكرية إيفوارية وليبرية مشتركة على الحدود المشتركة بين بلديهما. وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا زيادة التعاون في ما بينهما، وذلك بوسائل تشمل تعزيز تبادل المعلومات وعقد اجتماعات منتظمة. ووضعت العملية والبعثة أيضا استراتيجية اتصال عبر الحدود تسعى إلى تشجيع الإيفواريين الذين يعيشون في ليبريا على العودة إلى كوت ديفوار.

٢٨ - وجرت أيضا اتصالات رفيعة المستوى مع غانا حيث يقيم العديد من الإيفواريين، ومنهم ممثلو النظام السابق علاوة على ٣٠٠ ٩ لاجئ إيفواري. وفي أعقاب تقارير وردت عن مشاركة إيفواريين مقيمين في غانا في هجمات وقعت في كوت ديفوار، شدد رئيس غانا، جون دراماني ماهاما، علنا خلال الزيارة التي قام بها إلى أبيدجان في ٥ أيلول/سبتمبر، على أن بلده لن يُستخدم منطلقا لزعزعة الاستقرار في كوت ديفوار. واستَخدمتُ مساعيَّ الحميدة لتيسير الاتصالات، بينما قام ممثلي الخاص بزيارة غانا في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، حيث التقى إيفواريين وشجع اللاجئين على العودة إلى كوت ديفوار.

رابعا – إصلاح المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون

٢٩ – أحرزت الحكومة، منذ تقريري الأخير، تقدما في تعزيز خطتها لإصلاح القطاع الأمني. وبدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وضع الفريق العامل المشترك بين الوزارات الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، التي أقرها مجلس الأمن الوطني في أيلول/سبتمبر. وتحدد الاستراتيجية، التي لم يتم بعد نشرها، رؤية الحكومة للأمن الوطني والأولويات العاجلة والطويلة الأجل المتصلة بإصلاح القطاع الأمني.

٣٠ – ويشكل وضع هذه الاستراتيجية خطوة هامة إلى الأمام، حيث أنها توضح رؤية للإصلاح تتجاوز استعادة المؤسسات الأمنية القدرات التي كانت لها في فترة ما قبل الأزمة، وتسعى إلى تحقيق تحول للقطاع الأمني يستند إلى احتياجات البلد. وفي خطوة تالية، سيتعين على الحكومة أن تترجم هذه الاستراتيجية إلى خطة عمل ملموسة للتصدي للتحديات على المديين القصير والطويل، وتنفيذ الأنشطة المتوخاة.

٣١ – وتدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الحكومةَ عن طريق تقديم مشورة الخبراء في مجال إصلاح القطاع الأمني. وتعقد البعثة أيضا اجتماعات أسبوعية مع الشركاء الدوليين من أجل تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق ومواءمة الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت البعثة أيضا على إعداد خطة للاتصالات والتوعية لتعزيز الوعي العام في ما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني. وأخيرا، تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدعم الحكومة في مجال استخلاص الدروس من تجارب إصلاح القطاع الأمني في البلدان المجاورة، وذلك بمشاركة ممثلي الجمعية الوطنية والمجتمع المدني. وفي ١ آب/أغسطس، وقعت فرنسا وكوت ديفوار أربعة اتفاقات للتعاون العسكري بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٣ مليون يورو، مع التركيز على التدريب وإصلاح القطاع الأمني.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٣٢ – بلغت جميع محاكم البلد البالغ عددها ٣٧ محكمة مرحلة التشغيل الكامل، وتعمل وبكامل طاقتها، وافتتحت محكمة جديدة في غيغلو. واستُؤنفت خدمات تفتيش مؤسسات القضاء والسجون، في أعقاب تعيين مفتش عام في آب/أغسطس. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة بدء إجراءات تأديبية ضد ثمانية قضاة بتهم التعسف في استعمال السلطة، والابتزاز والفساد. ويجري حاليا تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل، وتقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المشورة التقنية من أجل بناء القدرات.

٣٣ - وكان هناك، حتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ٥٨٠ ٧ محتجزا في ٣٢ سجنا. وأجرت الحكومة تقييما للحالة الأمنية في السجون بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهي بصدد وضع استراتيجيات لمنع عمليات الهروب من السجون. وتنتدب العملية ٣٢ موظفا من الموظفين الإصلاحيين إلى السجون حيث يقدمون الدعم للحكومة في مجال التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل، بدعم من الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع بقيمة تبلغ ١٨ مليون دولار، منها ٤ ملايين دولار صُرِفت في ١٩ تموز/يوليه.

خامسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٤ - تم إحراز التقدم في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ففي ٢ آب/أغسطس، أقرت الحكومة السياسة الوطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تنص على إنشاء هيئة وحيدة معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعين الرئيس واتارا فيديل ساراسورو، النائب السابق لممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رئيسا لهذه الهيئة، وقد تولى مهام منصبه في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٥ - وتنص السياسة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي وُضعت بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على نزع سلاح جميع الأفراد الذين تفوق أعمارهم ١٨ سنة والذين شاركوا في القتال في عام ٢٠٠٢ و/أو أزمة ما بعد الانتخابات، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهو ما يمثل عبء عمل إجمالي يقدر بنحو ٠٠٠ ١٠٠ مقاتل سابق. وتضع السياسة مخططا عاما لهذه العملية، وتحدد الفئات المستهدفة والمعايير العامة للأهلية، وهو ما ستحدده بالتفصيل استراتيجية للتنفيذ يجري وضعها حاليا. وتُلزِم السياسة الحكومة بتحديث قاعدة البيانات الحالية لضمان أن تكون قائمة المقاتلين السابقين بالشمول والمصداقية والشفافية.

٣٦ - ووضعت الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برنامجا نموذجيا يتعلق بدفعة أولى تتألف من ٠٠٠ ٥ مقاتل سابق ستعالج أوضاعهم في موقع أنياما للتسريح في أبيدجان. واستهدفت العملية في المقام الأول عناصر مرتبطة بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار كانت قد قاتلت إلى جانب الرئيس واتارا خلال أزمة ما بعد الانتخابات. وسيُعاد إدماج ما مجموعه ٠٠٠ ٢ فرد من أولئك المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٠٠٠ ٥ فرد في نظام السجون التابع للحكومة، في حين سيُنظر في إلحاق أفراد آخرين في الخدمة في إدارات الجمارك، والمياه والغابات، وأيضا في الشركات الأمنية الخاصة. وحتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، كان قد جرى نزع سلاح وتسريح ١٩٤ ١ مقاتلا سابقا، منهم ٦٣ امرأة،

وجُمع ٨٦١ قطعة سلاح. ونُشر ٥٠٠ مقاتل سابق للعمل في السجون، بينما يخضع ٤٤٣ مقاتل سابق للتدريب. ومن المقرر مواصلة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أجزاء أخرى من البلد. والموقعان اللذان حددتهما العملية في غيغلو وبواكيه جاهزان للعمليات؛ أما المواقع الستة المتبقية في سان بيدرو، ومان، وسيغيلا، وكورهوغو، وبونا، وأبنغورو، فمن المتوقع إكمالها بحلول منتصف عام ٢٠١٣.

٣٧ - وتقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم للهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل وضع استراتيجية لتنفيذ السياسة الوطنية الوارد ذكرها في الفقرة ٣٣، وذلك بوسائل منها تقديم المشورة بشأن التخطيط لعمليات الإلحاق وإعادة الإدماج على المديين المتوسط والطويل. وتواصل البعثة أيضا دعم اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أجرت تسع عمليات مخصصة في جميع أرجاء البلد للتشجيع على التسليم الطوعي للسلاح. وخلال هذه العمليات، جُمع ما مجموعه ١١٢ قطعة سلاح و ٦ ٣٢٣ طلقة من الذخيرة.

٣٨ - وتعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة وممثلي القطاع الخاص على بدء أنشطة تتعلق بخلق فرص عمل للشباب. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن ٦٠ في المائة من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة عاطلون عن العمل أو ناقصو العمالة.

سادسا - استعادة سلطة الدولة

٣٩ - اضطلعت السلطات المحلية، ولا سيما المحافظون واللجان الأمنية المحلية، بدور هام في إدارة المسائل المتصلة بالأمن التي تؤثر على السكان، والتي غالبا ما ترتبط بمنازعات تتعلق بحيازة الأراضي. وقد أُنشئت لجان للإنذار المبكر والتوعية في معظم المقاطعات والمحافظات الفرعية، رغم أن الكثير منها ما زال يفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من العمل بشكل كامل. وتدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السلطات المحلية، بوسائل منها بناء قدرات سلطات المحافظات في مجال إدارة الخدمات العامة وإدارة النزاعات وحلها، وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية. وواصلت الأمم المتحدة، من خلال صندوق بناء السلام، دعم العمليات الأساسية لإعادة تأهيل المحافظات ومكاتب الشرطة والدرك وتجهيزها.

٤٠ - وقد استعاد جزء كبير من إدارة الضرائب قدرته على العمل في جميع أنحاء البلد وأعيد فتح مكاتب الجمارك في العديد من المواقع في شمال كوت ديفوار وغربها. ومع ذلك، لا يزال وجود موظفي الجمارك محدودا على طول الحدود مع ليبريا، حيث تواصل القوات

الجمهورية لكوت ديفوار احتلال بعض المرافق التابعة للجمارك. ولوحظ كذلك أن عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار ترافق ألوية الجمارك المتنقلة. وعلى الرغم من الافتقار إلى الموارد، الذي يعوق تحقيق الكفاءة، تتولى السلطات المعنية، بشكل عام، تحصيل الإيرادات، على الرغم من استمرار حوادث ابتزاز المال بالتهديد والعنف.

سابعا – حقوق الإنسان

٤١ – لا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد تثير قلقا شديدا. فقد سجلت العملية ٥٧ عملية قتل و ٧٢ حالة تعذيب أو سوء معاملة، و ٢٢ حالة ابتزاز وسطو و ٣٨٢ حالة اعتقال غير قانوني. ومن كانوا يرتكبون هذه الانتهاكات هم أفراد مسلحون، منهم عناصر في القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومن جماعة الدوزو، مثيرين في كثير من الأحيان مواجهات مع السكان المحليين. وتفيد التقارير بأن العديد من الانتهاكات كانت تقع خلال عمليات التفتيش التي تقوم بها قوات الأمن الوطني. والأهم من ذلك، أن جنودا من القوات الجمهورية لكوت ديفوار قاموا، في ١٤ آب/أغسطس، بحرق عشرة منازل تقريبا خلال عملية تفتيش أجروها في قرية بيهيكان، بدعوى أن السكان قدموا المساعدة لمرتكبي هجوم شُنّ على نقطة حدودية مجاورة تابعة للقوات الجمهورية لكوت ديفوار. وقد تعرض عدد من أنصار الحزب الحاكم السابق للتخويف والاعتقال بدعوى ضلوعهم في تهديد أمن الدولة وفي أعمال العنف التي جرت في فترة ما بعد الانتخابات. وتعرض بعض المعتقلين للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

٤٢ – وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أخرجت ست جثث من مقبرة جماعية في دويكوي تقع بالقرب من مخيم نيهيبلي الذي تعرض لهجوم في ٢٠ تموز/يوليه، (انظر الفقرة ٣ أعلاه). وقد طلبت السلطات المحلية، إجراء فحص طب شرعي، وتتولى حاليا التحقيق في دعوى ضلوع اثنين من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار في أعمال القتل التي حدثت. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، حث خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار الحكومة، خلال زيارته الثالثة إلى كوت ديفوار، على إجراء تحقيق كامل في الحادث وتقديم الجناة إلى العدالة. وخلال زيارة قام بها الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر، حث الحكومة على تقديم مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع حالات الاحتجاز والتعذيب التعسفي والمعاقبة عليها.

٤٣ - واعتمد مجلس الوزراء القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ٦ أيلول/سبتمبر. غير أن النص لا يمتثل لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وطرق عملها.

العنف الجنسي

٤٤ - لوحظ وجود نمط مثير للقلق في ما يتصل بالعنف الجنسي، لا سيما في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد، وهو مما دفع الآلاف من النساء في دويكوي إلى القيام، في ١٨ تموز/يوليه، بمظاهرة احتجاج على ازدياد مظاهر العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة. فقد أبلغ عن وقوع ٩٠ عملية اغتصاب خلال عمليات سطو مسلح، منها ما يزيد عن ٢٠ حالة اغتصاب جماعي. وكان من بين الضحايا قصّر لا تتجاوز أعمارهم ثلاث سنوات. وعلى الرغم من اعتقال ١٩ شخصا من الذين نسبت إليهم ارتكاب جرائم الاغتصاب هذه، لا يزال الاغتصاب يعاقب عليه بأحكام أكثر رأفة باعتباره اعتداء غير لائق، وهو مما يسهم في حالة الإفلات من العقاب. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع تكلفة استخراج شهادات طبية (نحو ١٠٠ دولار) حال دون قيام العديد من الأسر بتقديم شكاوى رسمية، وعولجت بعض حوادث الاغتصاب عن طريق التسوية الودية. وواصلت العملية عملها من أجل وقوع أعمال عنف جنسي، بقيامها بتنظيم أنشطة تدريب بالتعاون مع عدة جهات، منها قوات الأمن الوطني. ووزعت العملية أيضا عددا من الهواتف الخلوية عن طريق منظمة نسائية لتمكين النساء اللاتي بحاجة إلى مساعدة من الاتصال بالسلطات المحلية.

حماية الطفل

٤٥ - لا تزال حالات الإفلات من العقاب التي تتيسر لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، فضلا عن انعدام المساءلة والشفافية في إدارة العدالة في ما يتعلق بالأطفال، تثير شواغل كبيرة. فقد تم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توثيق ٩٤ حالة من الانتهاكات الجسيمة، منها ٦٠ حالة اغتصاب وعنف جنسي، وخمس عمليات اختطاف، وأربع عمليات احتلال مدارس، و ٢٣ عملية قتل وتشويه، جراء انفجار قنابل يدوية وذخائر غير منفجرة، وحالتين استخدمت فيها جماعة الدوزو أطفالا عند نقاط تفتيش. وقدمت العملية الدعم في مجالي التوعية وبناء القدرات لأفراد من الحكومة وقوات الأمن الوطنية ومنظمات المجتمع المدني يبلغ عددهم ١٩٧ ٢ فردا.

وسائط الإعلام

٤٦ - واصلت العملية أنشطتها الرامية إلى بناء قدرات وسائط الإعلام الإيفوارية بهدف تعزيز الأخلاقيات المهنية وزيادة الإحساس بالمسؤولية لديها في تغطية الأحداث السياسية. وواصلت إذاعة ONUCI-FM بث معلومات للسكان في جميع أنحاء البلد عن الحالة في كوت ديفوار، والترويج للسلام والمصالحة. وتم التوصل إلى اتفاق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية الوطنية لبث برامج للعملية فيها.

ثامنا - الأوضاع الإنسانية والاقتصادية

٤٧ - على الرغم من أن أغلبية الأشخاص الذين شردوا أثناء أزمة ما بعد الانتخابات قد عادوا إلى ديارهم، لا يزال ما يصل إلى ٠٠٠ ٨٠ شخص مشردين. وقد وقف استمرار الشعور بانعدام الأمن وعدم تحقيق فعالية في استعادة سلطة الدولة، بما في ذلك قلّة إمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، عائقا أمام تحقيق عودة مستدامة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وقد قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا بزيارة إلى كوت ديفوار في تموز/يوليه، ووجد أن المشردين داخليا لا يزالون يعيشون في ظروف صعبة، وأن احتياجاتهم واحتياجات المجتمعات التي تستضيفهم، على الرغم من تفكيك المخيمات، كانت ملحة.

٤٨ - وواصلت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقديم المساعدة للسكان المتأثرين، بصفة رئيسية في غرب كوت ديفوار وشمالها. وبدأ، اعتبارا من ١٨ كانون الأول/ديسمبر، تمويل ٦٠ في المائة من مبلغ ١٦٠ مليون دولار مطلوب للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأشد إلحاحا للفترة ٢٠١٢، كما هو محدد في النداء الموحد. ويعكف المجتمع الإنساني حاليا على إعداد إطار استراتيجي لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المتبقية في عام ٢٠١٣، في حين يتم الانتقال تدريجيا من هيكل دولي لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى عملية تنسيق تتولى الحكومة زمام القيادة فيها.

٤٩ - ظل الأداء الاقتصادي في كوت ديفوار قويا. فقد انتعش النشاط الاقتصادي بقوة أكبر مما كان متوقعا عقب الانكماش الذي نجم عن الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وبعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في أواخر حزيران/يونيه.

٥٠ - وقام وفد من صندوق النقد الدولي بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، حيث لاحظ إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يسعى العديد منها إلى تعزيز إدارة المالية العامة وتحسين مناخ الأنشطة التجارية. ووجد الوفد أن توقعات النمو حتى نهاية عام ٢٠١٣ مواتية، في حين يُتوقع أن تؤدي خطة الاستثمار الحكومية إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتعزيزه، ومواصلة التوسع الاقتصادي. ولاحظ الوفد أيضا أن الحاجة ستنشأ إلى إجراء مزيد من الإصلاحات لخلق فرص عمل على نطاق واسع وزيادة إمكانات التمويل للإنفاق لصالح الفقراء، ورفع مستويات المعيشة على نحو أعم من أجل شعب كوت ديفوار. ومن الأولويات الرئيسية في هذا الصدد إصلاح قطاع الكهرباء، وإصلاح القطاع المصرفي، وتحسين إدارة الديون لحماية الإدارة المالية العامة، واعتماد المرونة في تحديد أسعار الوقود، واعتماد استراتيجية لإدارة ميزانية الأجور، وبذل جهود من أجل تحسين مناخ الأنشطة التجارية على نطاق أوسع.

٥١ - وقام رئيس البنك الدولي بزيارة كوت ديفوار في ٥ أيلول/سبتمبر، وتلت ذلك زيارة قامت بها بعثة تقنية في الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، لتحديد أولويات تنفيذ استراتيجية البنك الدولي الجديدة لبناء الدولة وتوطيد السلام. ومن الأولويات في هذا الإطار، تقديم الدعم في مجال إدارة الأراضي، والتسجيل المدني، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والشباب. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام جوزيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، بزيارة أبيدجان لتوقيع اتفاق مع الحكومة لدعم الميزانية بمبلغ ١١٥ مليون يورو.

٥٢ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكمل صندوق النقد الدولي استعراضه الثاني للأداء الاقتصادي لكوت ديفوار في إطار البرنامج الذي يتلقى الدعم من مرفق التسهيل الائتماني الممدد، لتمكين القيام فورا بصرف مبلغ يعادل ١٠٠ مليون دولار. وبذلك سيصل مجموع المبالغ المنفقة في إطار هذا الترتيب إلى ٣٢٤ مليون دولار حتى الآن.

٥٣ - وخلال اجتماع عقده الفريق الاستشاري في باريس، في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، وشارك فيه ممثلي الخاص، تعهدت الجهات المانحة بتقديم أكثر من ثمانية بلايين دولار لسد الفجوة في تمويل خطة التنمية الوطنية لكوت ديفوار، للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، وهو ما يتجاوز توقعات الحكومة.

تاسعا – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٤ – شكلت الحالة الأمنية الهشة، مقترنة بارتفاع معدل الجرائم العنيفة، تهديدا أمنيا بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أُبلغ عن وقوع حالة اعتداء واحدة، وأربع حوادث سطو على المساكن، فضلا عن سبع حوادث سطو وسرقة سيارات استهدفت موظفي الأمم المتحدة في أبيدجان. وقد اتخذت الأمم المتحدة تدابير تهدف إلى الحد مما تنطوي عليه هذه التهديدات من مخاطر، بوسائل منها فريق التدخل الأمني التابع لها، والذي يضم أيضا أعضاء من الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون.

عاشرا – نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٥٥ – بلغ قوام العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٥٥٠ ٩ فردا عسكريا، منهم ٢٧٥ ٩ جنديا و ١٧٨ مراقبا عسكريا، و ٩٧ ضابط أركان، مقابل حد أقصى مأذون به وهو ٨٣٧ ٨ فردا. وفي ضوء التدهور في الحالة الأمنية في كوت ديفوار، فضلا عن التهديدات المتلاحقة، فقد أوصيت في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2012/772) بأن يؤجل النظر في خفض القوام العسكري للعملية بمقدار ٩٥٥ فردا على النحو المبين في القوام المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) إلى أن يُفرغ من التقييم المقرر إجراؤه في أوائل عام ٢٠١٣. ويُنتظر أن يتضمن هذا التقييم جملة أمور منها وضع توصيات بشأن التعديلات التي يمكن إجراؤها في هيكل العملية وقوامها، بناء على الحالة الأمنية والتهديدات السائدة، فضلا عن وضع نقاط مرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار على المدى البعيد في كوت ديفوار.

٥٦ – وقد عززت العملية وجود القوات التابعة لها في غرب كوت ديفوار، بوجه خاص في ديفو وغانوا وتابو، وذلك من أجل تعزيز حماية المدنيين في المناطق المثيرة للقلق. ويجري حاليا إنشاء مخيمات إضافية في غرابو وبارا المتاخمة للحدود مع ليبريا، وكذلك في أبنغورو، بالقرب من الحدود مع غانا.

٥٧ – وفي إطار التعاون فيما بين البعثات، يقوم كل من العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بعمليات مشتركة كل أسبوعين. ويتطلب هذا تنسيق دوريات على جانبي الحدود الإيفوارية – الليبرية يليها عقد اجتماعات في المراكز الحدودية تضم السلطات الإيفوارية والليبرية، فضلا عن أفراد من العملية ومن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لمناقشة نتائج

الدوريات وتبادل المعلومات. وفي انتظار موافقة البلد المساهم بقوات بنقل الطائرات المروحية المسلحة الثلاث من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى العملية، تواصل هذه الطائرات عملياتها انطلاقا من ليبريا للقيام بدوريات جوية ومهمات استطلاع على طول الحدود وعلى الجانب الآخر منها، في المنطقة الغربية من كوت ديفوار، محققة بذلك أثرا رادعا على تحركات العناصر المسلحة المشتبه فيها، على جانبي الحدود.

٥٨ - وتقدم البعثة أيضا المساعدة إلى الحكومة في توفير وضع أمني مستقر في المنشآت الرئيسية في أبيدجان وفي أماكن أخرى في البلد، وتقوم بتسيير دوريات بالتنسيق مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار والشرطة الوطنية وقوات الدرك.

عنصر الشرطة

٥٩ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة التابعة للعملية ٤٩٠ ١ فردا، ويشمل ست وحدات شرطة مشكلة تضم ٩٩٦ فردا و ٤٩٤ شرطيا، مقابل حد أقصى مأذون به وهو ٥٥٥ ١ فردا. ووحدات الشرطة المشكلة منشورة في أبيدجان وبواكيه، ودالوا، وغيغلو وتاي وياموسوكرو. ومن بين مستشاري الشرطة المتخصصة البالغ عددهم ٢٠٥ أفراد المأذون بهم بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، تم نقل ١٨٤ فردا إلى العملية، في حين لا يزال ٢١ فردا قيد التعيين.

٦٠ - وقد واصلت العملية مساهمتها في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية وقوات الدرك بمشاركتها في مواقع عمل واحدة، والاضطلاع بأنشطة تدريب، وتقديم المشورة في إجراء التحقيقات. وقُدم التدريب المتخصص في مجالات الطب الشرعي، والحماية المباشرة، وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، ومكافحة الابتزاز، والعنف القائم على نوع الجنس، وصيانة النظام العام. وقامت العملية أيضا، من خلال التمويل المقدم من صندوق بناء السلام، بتدريب ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية وقوات الدرك على خفارة المجتمعات المحلية. وتقوم العملية، بفضل مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ مشروع تجريبي يهدف إلى تعزيز ثقة السكان في الشرطة وكذلك تحسين أخلاقيات الشرطة وكفاءتها المهنية.

٦١ - ولدعم الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات على الصعيد دون الإقليمي، اشتركت العملية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في وضع خطة عمل من أجل إنشاء وحدة في كوت ديفوار معنية بالجرائم عبر الوطنية. وواصلت العملية أيضا تقديم الدعم إلى الحكومة في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا وتنظيم ثلاث دورات توجيهية في إطار المبادرة لضباط قوات الدرك ومكافحة المخدرات والاستخبارات الوطنية، فضلا عن الوحدة الوطنية لمكافحة الابتزاز.

العنصر المدني

٦٢ - بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وفي حدود الموارد والقدرات المتاحة، عززت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قوامها من الموظفين المدنيين في بعض المكاتب الميدانية بهدف النهوض بتنفيذ ولاية العملية على الصعيد المحلي، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. فقد أُنشئ، في غيغلو وتوليبلو الواقعتين غربي كوت ديفوار، مكتبان يشتركان والعملية وفريق الأمم المتحدة القطري في مواقع العمل. ونفذت العملية وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا خطة عمل مشتركة مدتها ٩٠ يوما، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الوطنيين، وكان هدفها هو تعزيز تنفيذ الولاية في المناطق المثيرة للقلق.

حادي عشر - الملاحظات

٦٣ - بعد ثمانية عشر شهرا تلت الأزمة العنيفة التي أعقبت الانتخابات، أشعر بالأمل إزاء ما أحرزته كوت ديفوار من تقدم نسبي في عدة جبهات. فالبلد يقف في مواجهة مرحلة صعبة، وإن كانت تبشر بخير. فإذا أريد لهذا التقدم المحرز أن يكون مستداما، فلا بد من اتخاذ وتنفيذ قرارات حاسمة في مجالات الأمن والمصالحة والحوار السياسي. ولا بد من التصدي أيضا للأسباب الجذرية للأزمات العنيفة المتكررة التي تحدث في كوت ديفوار، وخاصة المسائل المتعلقة بالأراضي.

٦٤ - لقد أظهر الرئيس واتارا قدرة قيادية فذة في التصدي للتحديات الأمنية والشروع في إجراء إصلاحات أساسية. وإنني أرحب بوجه خاص بإنشاء مجلس الأمن الوطني، الأمر الذي يسّر اعتماد استراتيجيات هامة بشأن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في حين بدأ تنفيذ مشروع تجريبي يهدف إلى تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم. علاوة على ذلك، تستعيد الدولة سلطتها تدريجيا في جميع أنحاء البلد، بينما العمل سارٍ في الجمعية الوطنية.

٦٥ - إن الاقتصاد ماض على مسار سريع نحو تحقيق الانتعاش، وقد تم تكثيف الجهود الرامية إلى المضي بالبلد قدما نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. فمعدلات النمو مثيرة للإعجاب، فهي نابعة من خطة إنمائية وطنية طموحة مشفوعة باستثمار من جانب القطاعين العام والخاص، وبتخفيف الدين وبمساعدات دولية. وإن الاستجابة القوية التي أبداها المانحون، أثناء اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في باريس، يعكس الدعم المتين الذي يقدمه المجتمع الدولي لكوت ديفوار، وشعبها وقيادتها.

٦٦ - جميع هذه الإنجازات الرائعة تعكس وجود التزام واستعداد صادقين لدى العديد من قادة كوت ديفوار وشعبها لطي صفحة الماضي والعمل معا نحو تحقيق مستقبل يسوده الأمن والاستقرار والازدهار. غير أن استمرار العنف يذكرنا أيضا أن الحكومة، رغم مضي البلد قدما نحو تحقيق إصلاحات هيكلية رئيسية، بما في ذلك معالجة الحالة الأمنية، بحاجة إلى أن تفي بوعودها، فيما يتعلق بتحقيق المصالحة. وهي أيضا بحاجة إلى أن تبرهن على إجراء تحسينات ملموسة في الظروف المعيشية للسكان، بالحد من طائلة الفقر، وتهيئة فرص العمل، وخاصة للشباب، بمن فيهم المقاتلون السابقون، وزيادة الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية، لا سيما الصحة والتعليم في المناطق المعرضة للأزمات.

٦٧ - وفي الوقت نفسه، هناك تحديات رئيسية لا يزال يتعين التصدي لها. فقد حد من زخم هذه التطورات الإيجابية حدوث موجة من الهجمات بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى حوادث وقعت على طول الحدود مع غانا وليبريا، وأدت إلى وقوع وفيات وإصابات وتشريد بين السكان وإلى تدمير الممتلكات. وإنني أدين جميع الهجمات العنيفة، وسواء تلك التي تستهدف المدنيين، كالهجوم الذي شُن على مخيم للمشردين داخليا في غربي كوت ديفوار، أو المنشآت التابعة للحزب الحاكم السابق أو قوات الأمن الوطنية أو الهياكل الأساسية الحيوية. فأعمال العنف تلك، التي يراد بها إثارة الخوف وزعزعة استقرار البلد، يجب أن تتوقف. وإنني أدعو الحكومة إلى العمل من أجل تحديد الجناة ومحاسبتهم. وأحث أيضا جميع الأطراف السياسية الفاعلة ووسائط الإعلام على الامتناع عن استخدام أي لغة تحريضية تثير التوترات أو تحرض على العنف.

٦٨ - وبالإضافة إلى أن تلك الهجمات أبرزت قدرة جيدة لدى عناصر المعارضة على التنظيم على المستوى شبه العسكري، فقد أظهرت مواطن الضعف والقصور في مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون الوطنية. فإجراء إصلاح فعال في قطاع الأمن أمر أساسي لتحقيق سلام وأمن دائمين. وأحث الحكومة والجهات المعنية الرئيسية على التعجيل بتنفيذ عمليات إصلاح كبيرة في قطاع الأمن تهدف إلى إنشاء قوات مسلحة جمهورية منظمة ومهنية، مع وضوح في التسلسل القيادي؛ وقوة شرطة ودرك أكثر فاعلية، وتتوافر لهما القدرة على حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد. وفي حين يشكل إنشاء مجلس للأمن الوطني ووضع استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني خطوتين إيجابيتين، فإنني أشجع الحكومة على النظر في إنشاء آلية لإجراءات التدقيق والتعيين تتسم بالشفافية والاستدامة بالنسبة لجميع الأفراد الذين سيجري استيعابهم أو تعيينهم في مؤسسات قطاع الأمن. وهناك حاجة أيضا إلى إعطاء الأولوية للمبادرات الرامية إلى تعزيز الثقة داخل قوات الشرطة والدرك والقوات المسلحة، وفيما بينها.

ويجب الإسراع بالجهود الرامية إلى توعية السكان بشأن إصلاح قطاع الأمن. وأود أيضا أن أدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم دعمهم لهذه العمليات الحيوية.

٦٩ - وإنني أرحب بما أحرز من تقدم في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ولا سيما إنشاء سلطة وحيدة معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واعتماد سياسة وطنية. ويجب أن تنتقل الحكومة الآن بسرعة من مرحلة وضع المفاهيم إلى مرحلة التنفيذ الفعلي على أرض الواقع، وعلى نطاق يتناسب وعدد القوات التي يتعين نزع سلاحها وتسريحها وإعادة إدماجها. وأحث الحكومة على أن تتيح لعملية الأمم المتحدة الوصول الكامل إلى قاعدة بيانات المقاتلين السابقين، الجديدة، ففي ذلك ما يساعد على ضمان مصداقيتها، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، وعلى ضمان القيام بعملية تسريح متوازنة سياسيا. وأشجع الحكومة أيضا على المضي في وضع برنامج شامل وجامع يوفر الفرص لإعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين، بمن فيهم المقاتلون الأجانب في كل من كوت ديفوار وليبريا، وأولئك الذين قاتلوا إلى جانب غباغبو، الرئيس السابق. وأحث الحكومة على إيجاد حلول فعالة تمكن جماعة الدوزو من العودة إلى القيام بدورها التقليدي وهو دور الصيادين في المجتمع الإيفواري، والامتثال الصارم لمعايير حقوق الإنسان.

٧٠ - ولا يزال تعزيز المؤسسات القضائية الأخرى يشكل مهمة بالغة الأهمية لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة الاستقرار والأمن، واحترام حقوق الإنسان والامتثال لسيادة القانون. وإنني أثني على الحكومة لالتزامها بتعزيز قدرة الجهاز القضائي وخدمات السجون.

٧١ - غير أن القلق لا يزال يساورني إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والاغتصاب، التي لا تزال النساء والأطفال يعانون منها. وأحث الحكومة على أن تكفل، وفقاً لالتزاماتها الدولية، وضع حد للإفلات من العقاب على وجه السرعة وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية. وأدعو الحكومة أيضا إلى كفالة إتاحة زيارة المحتجزين في السجون، وتمكينهم من توضيحات بطريقة شفافة عن أوضاعهم، أو إطلاق سراحهم فيما عدا ذلك. وأود أن أؤكد مجددا دعوتي إلى مساءلة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين ومحاكمتهم، ولا سيما تلك التي ارتكبت في بونون ومخيم ناهيبلي للمشردين داخليا، وكذلك في بارا حيث قتل سبعة من حفظة السلام في حزيران/يونيه.

٧٢ - وتبرز موجة أحداث العنف أيضا استشراء الانقسامات والتوترات السياسية. وسيتطلب التغلب على هذه الانقسامات إرادة سياسية وجهودا حقيقية مبذولة من الجميع. وإنني أرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس واتارا لتعزيز المصالحة، بسبل منها الزيارات التي يقوم بها ويقوم بها أعضاء حكومته إلى أنحاء مختلفة من البلد. وأرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذتها لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة للسعي من أجل التوصل إلى توافق واسع النطاق في الآراء بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني، وخاصة مع العديد من مجموعات الشباب. وهناك حاجة إلى أن تكثف هذه الجهود على وجه السرعة تليها مبادرات وتدابير ملموسة تهدف إلى تشجيع المصالحة على جميع المستويات وفي جميع الجوانب. وإني أحث الحكومة على أن تعزز جهودها الرامية إلى الدخول في حوار بنّاء مع المعارضة السياسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية الحاكمة السابقة وغيرها من الأحزاب، وأن تكفل إتاحة المجال السياسي والأمن للجميع، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في البلد. وأدعو ممثلي الحزب الحاكم السابق وأحزاب المعارضة إلى الاضطلاع بدور بناء نحو تعزيز الحوار والمصالحة.

٧٣ - وينبغي أن تتيح الانتخابات المحلية المقبلة فرصة لتعزيز العملية الديمقراطية في كوت ديفوار وللمساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية. وإنني أحث الحكومة وجميع الأطراف السياسية على كفالة أن تؤدي عمليات التحضير للانتخابات المقبلة، بما في ذلك توقيتها، والإصلاحات الانتخابية والتدابير الأمنية ذات الصلة إلى دعم إجراء تصويت حر ونزيه وسلمي، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن، وأن تسهم في عملية التكامل والمصالحة.

٧٤ - وإنني أثني على حكومتي كوت ديفوار وليبريا لعملهما من أجل زيادة التعاون بينهما، بما في ذلك على أعلى مستوى. وأرى أيضا أمورا مشجعة تنتج عن تعزيز الاتصالات بين كوت ديفوار وغانا. وهذا التعاون أساسي أيضا للتصدي بفعالية لتحركات العناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود وكذلك الاتجار غير المشروع، وضمان إخضاع أولئك الذين يقفون وراء هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار للمساءلة الجنائية. وأشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بأفراد وشبكات مرتبطين بأعضاء حكومة الرئيس غباغبو السابقة داخل كوت ديفوار وخارجها، الضالعين في تمويل وتنفيذ أنشطة مزعزعة للاستقرار وتنطوي على تجنيد المقاتلين السابقين وتسليحهم.

٧٥ - وهذه التهديدات لا تزال تشكل مصدر قلق بالنسبة لكوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية عموما. وتظل مشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو بفعالية تكتسب أهمية بالغة، وخاصة في سياق استراتيجية دون إقليمية. وإنني أرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس واتارا، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، للتصدي للأزمات في المنطقة دون الإقليمية. وعلى الرغم من انخفاض عدد الهجمات في الآونة الأخيرة، لا تزال المناطق الحدودية متقلبة. فينبغي توجيه مزيد من الاهتمام نحو هذا الأمر من جانب الحكومات المعنية، بدعم من الأمم المتحدة، من أجل تحسين ظروف أولئك الذين يعيشون في المناطق الحدودية.

٧٦ - وكما كنت قد أكدت في تقاريري السابقة، فإن التدابير الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة الحالة على الحدود مع ليبريا. وأود أن أحث كلتا الحكومتين على اتخاذ تدابير ملموسة ومنسقة لتعزيز حماية المدنيين وتعزيز المصالحة وكفالة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية لتحقيق هذه الغاية، مع مواصلة تعزيز ترتيبات التعاون بين البعثات.

٧٧ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، بيرت كوندرس، وجميع أفراد العملية العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين وفريق الأمم المتحدة القطري على التزامهم وتفانيهم المتواصلين في دعم إحلال سلام واستقرار دائمين في كوت ديفوار. وأعرب أيضا عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي ما فتئت تقدم الدعم الذي لا يقدر بثمن إلى هذا البلد.

المرفق ١

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
الأرجنتين	–	–	–	–	–	–
بنغلاديش	١٣	٠٩	٢ ١٦١	٢ ١٨٣	٣٥٧	١
بنن	٦	٠٨	٤٢٠	٤٣٤	–	٥٧
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٣	–	–	٣	–	–
البرازيل	١	٣	–	٤	–	–
بوركينا فاسو	–	–	–	–	–	٢٣
بوروندي	–	–	–	–	–	٣٨
الكاميرون	–	–	–	–	–	١٩
كندا	–	–	–	–	–	٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	٩
تشاد	٤	١	–	٥	–	٢٣
الصين	٦	–	–	٦	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	٢٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	١٧
إكوادور	٢	–	–	٢	–	–
مصر	–	١	١٧٥	١٧٦	–	١٥
السلفادور	٣	–	–	٣	–	–
إثيوبيا	١	–	–	١	–	–
فرنسا	–	٦	–	٦	–	١٤
غامبيا	٣	–	–	٣	–	–
غانا	٦	٧	٥٠٠	٥١٣	–	٥
غواتيمالا	٥	–	–	٥	–	–
غينيا	٣	–	–	٣	–	١٠
الهند	٧	–	–	٧	–	–
أيرلندا	٢	–	–	٢	–	–
الأردن	٧	١٢	١ ٠٦٠	١ ٠٧٩	٤٩٠	٢٦

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة
مدغشقر	–	–	–	–	–	٤٠
ملاوي	٣	٣	٨٥٨	٨٦٤	–	–
المغرب	–	٣	٧٢٣	٧٢٦	–	–
ناميبيا	٢	–	–	٢	–	–
نيبال	٣	١	–	٤	–	–
النيجر	٥	٤	٩٣٢	٩٤١	–	٥٨
نيجيريا	٥	١	٦٣	٦٩	–	–
باكستان	١١	١١	١ ٣٧٨	١ ٤٠٠	١٤٩	–
باراغواي	٧	٢	–	٩	–	–
بيرو	٣	–	–	٣	–	–
الفلبين	٢	٣	–	٥	–	–
بولندا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية كوريا	٢	–	–	٢	–	–
جمهورية مولدوفا	٤	–	–	٤	–	–
رومانيا	٦	–	–	٦	–	–
الاتحاد الروسي	١١	–	–	١١	–	–
رواندا	–	–	–	–	–	١٦
السنغال	٩	٧	٤٨٨	٥٠٤	–	١٣
صربيا	٣	–	–	٣	–	–
توغو	٧	٨	٥١٧	٥٣٢	–	٢١
تونس	٤	٣	–	٧	–	١١
تركيا	–	–	–	–	–	١٦
أوغندا	٥	٢	–	٧	–	–
أوكرانيا	–	–	–	–	–	٨
جمهورية تترانيا المتحدة	٢	٢	–	٤	–	–
أوروغواي	١	–	–	١	–	٤
اليمن	٧	–	–	٧	–	١٣
زامبيا	١	–	–	١	–	–
زمبابوي	١	–	–	١	–	–
المجموع	**١٧٨**	**٩٧**	**٩ ٢٧٥**	**٩ ٥٥٠**	**٩٩٦**	**٤٩٤**

المرفق ٢

خريطة